سحب 20 مليار ريال لشراء وقود محطات الكهرباء المتوقفة

مصادر : المبلغ يكفي لصرف مرتبات موظفي عدن ٥ أشهر

الأمناء / خاص :

أكدت مذكرة رسمية صادرة عن البنك المركزي اليمني قيام الحكومة بسحب أكثر من 20 مليار و400 مليون ريال يمني من الحسابات المتبقية لمؤسسات حكومية في عدن، بحجة تمويل شراء وقود لمحطات الكهرباء المتوقفة عن العمل.

وبحسب المذكرة، فإن المبلغ قد تم صرفه من الحسابات لدى البنك المركزي وكاك بنك، رغم محدودية السيولة المتوفرة في خزائن البنك المركزي، حيث تُعد معظم الأموال المسجلة في الحسابات مبالغ دفترية لا تغطيها سيولة فعلية.

الصحفي ماجد الداعري علّق على هذه المذكرة قائلاً إن المبلغ المسحوب كان كافياً لتغطية رواتب موظفي عدن لمدة خمسة أشهر، مشيراً إلى أن الحكومة أخفقت في تحديد أولوياتها وسط معاناة الموظفين الذين لم يتسلموا رواتبهم للشهر الثالث على التوالي.

وأضاف الداعري أن عملية الشراء تمت رغم توقف محطات الكهرباء عن العمل، متسائلاً عن مصير الوقود الذي يتم شراؤه في ظل استمرار الأزمة، واصفاً ذلك بأنه "لصوصية مقنعة" باسم توفير الوقود.

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Finance
وزارة المالية
الإدارة العامة للخزينة
الصندوق الخاص بالخزينة
الرقم: 1/1/1/1
التاريخ: 2024/11/25
الإخ / محافظ البنك المركزي اليمني
تحية طيبة وبعد ،،
نظراً لحاجة الخزينة العامة من توفير الوقود لتغطية قيمة شحنات الوقود لمحطات توليد الكهرباء وبناءً على نتائج الدراسة الواردة من الجهات المختصة بالخزينة العامة بشأن تغطية قيمة الوقود لمحطات توليد الكهرباء وبناءً على نتائج الدراسة الواردة من الجهات المختصة بالخزينة العامة بشأن تغطية قيمة الوقود لمحطات توليد الكهرباء وتم تخصيص مبلغ وقدره (20,418,994,470) عشرين مليار وأربعمائة وثمانية عشر مليون وتسعمائة وأربعة وتسعون ألف وأربعمائة وسبعون ريال من حسابات الجهات طرف البنك المركزي وبنك التسليف التعاوني الزراعي كما يلي:
أ- مبلغ (16,930,318,995) ستة عشر مليار وتسعمائة وثلاثون مليون وثلاثمائة وثمانية وتسعون ألف وتسعمائة وخمسة وتسعون ريال من حسابات الجهات طرف البنك المركزي وبنك التسليف التعاوني الزراعي حسب الجدول أدناه:

	اسم الحساب	رقم الحساب		المبلغ بالريال
1	حكومات محليون محلة الطوق	0040000 1017	00	1,000,000,000
2	مكتب الأوقاف - محلة المعراج	0010517 1003	00	3,000,000,000
3	مكتب التربية والتعليم بالمنصورة وكريتر	0013218 1002	00	7,930,318,995
4	مكتب الصحة العامة والسكان بالمنصورة وكريتر	0040032 1004	00	1,000,000,000
5	م.ع المشروع الطارئ - محلة التواهي	0010007 1001	00	500,000,000
6	مكتب الهيئة العامة لتمويل النقل البري من - مزارع فضل	0010208 1001	00	1,000,000,000
7	مكتب محلية الوهاط والمزارع والمنصبة	0011581 1001	00	100,000,000
8	مكتب محلية المراوعة - مراوعة طريق حبيل	0042007 1001	01	3,000,000,000
	الإجمالي			16,930,318,995

وسيتم دفعها بموجب شيك مصرفي باسم الإدارة العامة للخزينة العامة وإيداعها في حساب الإدارة العامة للخزينة العامة رقم (0040000 1017 00) لدى البنك المركزي اليمني.
ب- مبلغ وقدره (3,488,675,475) ثلاثة مليار وأربعمائة وثمانية وثمانون مليون وستمائة وخمسة وسبعون ألف وأربعمائة وخمسة وثمانون ريال من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي اليمني رقم (0010000 1001 00) لصالح بنك التسليف التعاوني الزراعي.

هذه التطورات أثارت جدلاً واسعاً بين الأوساط الشعبية والناشطين الذين طالبوا بمزيد من الشفافية في إدارة الموارد المالية ومساءلة المسؤولين عن هذا الإنفاق غير المبرر، خاصة في ظل أزمة الرواتب المستمرة.

١٠٠ ألف لتر بنزين شهرياً من الشرعية لمحافظة تحت سيطرة الحوثيين تثير جدلاً واسعاً

الأمناء / غازي العلوي :

حصلت صحيفة "الأمناء" على وثيقة رسمية صادرة عن محافظ محافظة الجوف، الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، يطالب فيها بتوفير حصته الشهرية من البنزين البالغة 100 ألف لتر.

وبحسب الوثيقة، التي اطلعت عليها الصحيفة، وجه محافظ الجوف، حسين العجي، مذكرة إلى مدير عام شركة النفط في مأرب، طالب فيها بالتوجيه لصرف الكمية المذكورة، استناداً إلى تعليمات صادرة من رئيس الحكومة.

وأثارت هذه المطالبة موجة من الغضب والاستنكار في الأوساط الشعبية والسياسية، حيث اعتبر الكثيرون أن توفير مثل هذا الدعم لمحافظة تخضع لسيطرة الحوثيين يمثل شكلاً من أشكال الهدر المالي والعبث بالموارد العامة، لا سيما أن القيمة التقديرية لهذه الكمية تصل إلى 150 مليون ريال شهريًا.

الجمهورية اليمنية
وزارة النفط والثروة المعدنية
شركة النفط اليمنية
الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة
الإخ/ مدير عام شركة النفط - مأرب
المحترم
تحية طيبة
الموضوع/ مخصص مشتقات نفطية للسلطة المحلية لجوف
تهديكم السلطة المحلية لمحافظة الجوف أطيب التحيات متمنين لكم التوفيق والنجاح في مهامكم
الإشارة إلى الموضوع أعلاه ونحيطكم العلم انه تم التنويه في نشرة النفط اليومية في المناقشة رقم (244) وتاريخ 2024/12/14 والتي جاء فيها ان توجيهات دولة رئيس الوزراء ما يفيد اعتماد مخصص للوحدة المحلية للسلطة المحلية لجوف الف لتر بنزين وذلك من خلال شركة النفط لم تصرف لها حتى تاريخه وعليه نرجو منكم التوجيه بصرف لها ذلك وتم صرف لها ذلك من تاريخ التوجيه من قبل شركة النفط مأرب
وتفضلوا بقبول فائق التحيات
المدير العام
حسين العجي
محافظ محافظة الجوف
رئيس المجلس

وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد، تعالت الأصوات المطالبة بمراجعة مثل هذه القرارات التي يُنظر إليها على أنها تسهم في تقوية الأطراف المناوئة للحكومة الشرعية بدلاً من استخدامها لدعم المناطق المحررة أو تحسين الخدمات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن محافظة الجوف شهدت في السنوات الأخيرة تحولات ميدانية أدت إلى وقوعها تحت سيطرة الحوثيين، مما زاد من التعقيدات السياسية والاقتصادية المتعلقة بإدارتها وتوفير احتياجاتها.

الحوثي على قائمة الإرهاب الكندية.. تداعيات وتوقعات

الأمناء/خاص:

في خطوة هي الرابعة من نوعها عالميًا خلال العام 2024، قفزت «الحوثي» على قوائم الإرهاب الكندية، لتدفع المليشيات ثمن «شل» الملاحة الدولية بالبحر الأحمر وخليج عدن.

ويوم الإثنين، أعلنت وزارة الأمن العام في كندا، إدراج الحوثي على قائمة الإرهاب، بعد أن استوفت المليشيات تعريف الكيان «الإرهابي» بموجب قانون العقوبات الكندي، وارتباطها بشكل وثيق بالحرس الثوري الإيراني وحزب الله، وهما كيانان إرهابيان مدرجان في قائمة الإرهاب بالبلد الأوروبي.

وفي سرد أسباب قرارها، قالت الوزارة الكندية، إن مليشيات الحوثي ساهمت منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2023، في الاضطرابات بالشرق الأوسط، من خلال شنها هجمات استهدفت السفن التجارية على البحر الأحمر والممرات المائية الأخرى، وكذلك نحو إسرائيل.

البيان الكندي، أشار إلى تبعات هذا التصنيف، قائلا، إن مليشيات وعناصر الحوثي، لن تستطيع السفر أو دخول الأراضي الكندية، فيما سيكون محظورًا التعامل معها أو تقديم الدعم لها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبحسب وزير الأمن العام الكندي دومينيك ليبلانك، فإن إدراج الحوثي على قائمة الإرهاب سيُساهم في جهود بلاده بمكافحة الإرهاب على مستوى العالم، مؤكداً أن بلاده ستواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشار الأنشطة الإرهابية على المستوى الدولي، ومواجهة التهديدات التي تواجه كندا ومواطنيها ومصالحها في جميع أنحاء العالم.

وتعد خطوة كندا الرابعة من نوعها في العام 2024، ففي يناير/كانون الثاني أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية مليشيا الحوثي على قائمة الإرهاب، وفي مارس/آذار الماضي أعلنت الحكومة الأسترالية تصنيف مليشيا الحوثي منظمة إرهابية، فيما سارت حكومة نيوزيلندا على المسار نفسه، أواخر شهر نوفمبر/تشرين الثاني.

وسارعت الحكومة اليمنية عبر وزير الإعلام معمر الإرياني، للترحيب بخطوة كندا التي وصفها بـ«المهمة»، معتبراً إياها إدراكا من المجتمع الدولي لخطر المليشيات الحوثية التي تنفذ أجندة إيران التخريبية في اليمن والمنطقة، وتهدد أمن الملاحة البحرية والتدفق الحر للتجارة العالمية.

ودعا دول العالم إلى اتخاذ خطوات مماثلة لتصنيف الحوثي «جماعة إرهابية»، مؤكداً أن التحرك الدولي الشامل هو السبيل الوحيد لإيقاف المشروع الحوثي الذي يدار من طهران، وحماية الأمن البحري.

يقول السياسي اليمني مجيب المقطري في حديث لـ«العين الإخبارية»، إن الخطوة الكندية تأتي في ظل حديث يتردد منذ أسابيع عن وجود توجه لدى عدد من الحكومات الغربية لتصنيف الحوثي ضمن قوائم الإرهاب.

وتوقع المقطري إقدام حكومات غربية على إدراج الحوثي على قوائم الإرهاب لديها خلال الأشهر القادمة مع تولي الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب الحكم، خاصة مع التقارير التي تتحدث عن اعتزام إدارته رفع درجة التصنيف الحالي للحوثي إلى درجة كيان إرهابي أجنبي، كما هو حال تنظيم القاعدة والحرس الثوري الإيراني.

وأشار إلى أن المليشيات الحوثية «ارتكبت سلسلة من الحماقات أجبرت المجتمع الدولي على تغيير تعامله معها، بدءاً من الهجمات التي تشنها منذ عام ضد الملاحة الدولية بالبحر الأحمر وخليج عدن، إلى اختطافها للعشرات من الموظفين العاملين بالمنظمات الأممية والدولية في مناطق سيطرتها».

وناشد الحكومة اليمنية بضرورة تنشيط أدواتها في الخارج وخاصة في أوروبا لدفع حكومات القارة العجوز إلى اتخاذ قرارات بتصنيف الحوثي في قوائم الإرهاب.

العليمي يمارس ضغوطاً على بن مبارك لدفعه للاستقالة

الأمناء / خاص :

كشفت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" عن أن رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، يقود حملة دبلوماسية وإعلامية تستهدف وزير الخارجية، أحمد عوض بن مبارك، بهدف الضغط عليه لتقديم استقالته.

وأشارت المصادر إلى أن هذه الحملة تتزامن مع نشر تقارير إعلامية عبر مواقع إخبارية موجهة، تهدف إلى التشهير ببن مبارك، بالإضافة إلى قرار توقيف صرف المرتبات، الذي يُعتقد أنه جزء من استراتيجية تهدف إلى إثارة الشارع وزيادة الضغوط السياسية عليه.

مصدر في مكتب المالية بمأرب لـ«الأمناء» :

استكمال صرف مرتبات كافة المرافق الحكومية لشهر نوفمبر

الأمناء /غازي العلوي :

أكد مصدر مسؤول في مكتب المالية بمحافظة مأرب لصحيفة "الأمناء" استكمال صرف مرتبات جميع موظفي المرافق الحكومية بالمحافظة لشهر نوفمبر. وأوضح المصدر أن عملية الصرف تمت بشكل كامل دون تأخير، في إطار الجهود المبذولة لضمان انتظام صرف المرتبات وتحقيق الاستقرار المالي للموظفين.

وأشار المصدر إلى أن مكتب المالية عمل على تذليل كافة التحديات التي قد تعيق عملية الصرف، مؤكداً حرص السلطة المحلية على تحسين كفاءة الأداء المالي وضمان وصول المرتبات إلى مستحقيها في الوقت المناسب.

واختتم المصدر حديثه بالتأكيد على التزام مكتب المالية في مأرب بتعزيز الشفافية وتحسين آليات العمل المالي، بما يسهم في خدمة الموظفين والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المحافظة.

يُذكر بأن الموظفين في العاصمة عدن وبافي محافظات الجنوب لم يتسلموا مرتباتهم للشهر الثاني على التوالي.

في خطوة مثيرة للجدل وبمزاجية وقرار شخصي ...

وزير الداخلية حيدان يوقف نظام البطاقة الإلكترونية

الأمناء/خاص:

أوقف وزير الداخلية إبراهيم حيدان، نظام البطاقة الإلكترونية، وهو النظام الذي كان يُعد من أبرز المشاريع التقنية لتعزيز الحوكمة والحد من التزوير.

القرار اعتُبر من قِبل مراقبين تجاوزاً للنظام والقانون، ما أثار تساؤلات حول دوافع هذا الإجراء وتأثيراته على سير العمل في الوزارة.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، وقع حيدان على البطاقة الشخصية، ليكون أول وزير داخلية في تاريخ اليمن يُقدم على هذه الخطوة. هذا الإجراء أثار ردود فعل متباينة بين من يراه تجاوزاً للإجراءات المعمول بها، ومن يعتبره جزءاً من صلاحيات الوزير.

من جانب آخر، يواجه حيدان اتهامات بارتكاب مخالفات عدة، أبرزها إصدار قرارات تعيين وصفت بأنها تهدف إلى "أخونة الوزارة"، في إشارة إلى تعيين كوادر يُعتقد أنها ذات انتماء سياسي محدد. هذه الاتهامات تفتح الباب أمام نقاش واسع حول استقلالية المؤسسات الأمنية ومدى تأثرها بالانتماءات الحزبية.

القرار والإجراءات المرتبطة به يثيران العديد من التساؤلات حول مستقبل الوزارة، في ظل مطالبات بفتح تحقيق شامل لضمان الالتزام بالقانون وتحييد العمل الأمني عن التجاذبات السياسية.

توقف المرتبات يدفع أهالي لحج لبيع ممتلكاتهم

الأمناء/ صدام اللحجي:

في مشهد يعكس حجم المعاناة التي يعيشها أبناء لحج خاصة والجنوب عامة ، اضطر العديد من الأسر إلى بيع أثاث منازلهم وممتلكاتهم الشخصية لتأمين لقمة العيش ومواجهة الأوضاع المعيشية المتدهورة.

توقف صرف المرتبات لشهرين جعل كثيرًا من العائلات تعيش في ظروف مأساوية، حيث باتت الخيارات محدودة أمامهم، وأصبح بيع الممتلكات آخر ما يملكون وسيلتهم الوحيدة للبقاء على قيد الحياة.

في كل بيت قصة، وفي كل حيّ مأساة آباء يبيعون أثاث منازلهم، أمهات يفرطن في حليهن، وحتى الأطفال يشعرون بمرارة هذا الوضع الذي حرمهم من أبسط حقوقهم. أصبح كل شيء معروضا للبيع؛ الأسرة، الأجهزة الكهربائية، وحتى الأدوات المنزلية التي كانت جزءًا من حياتهم اليومية.